

## "بيان إلى الأمة" صادر عن الأمانة العامة للمؤتمر

القومي العربي تشرح فيه موقفها من

الاتفاق الفلسطيني . الإسرائيلي

بيروت، 4/11/1993. \* [مقتطفات]

[.....]

### 3 في قراءة الاتفاق وتقويمه:

لقد نظرت الأمانة العامة بإمعان في الاتفاق الذي تم إبرامه بين حكومة إسرائيل وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في شقه الخاص بـ "الاعتراف المتبادل" وشقه الخاص بـ "إعلان المبادئ" فدرسته من حيث ارتباطه بما يجري في منطقتنا العربية وشكله ومضمونه وانعكاساته، وما يتصل به من مفاوضات بشأنه وميزانية واقتصاد ووضع انتقالي ووضع دائم وتشريع وترتيبات. وتوصلت إلى مجموعة أمور:

**أولاً:** إن إبرام هذا الاتفاق يقع ضمن سعي قوى الهيمنة الدولية والحركة الصهيونية إقامة نظام شرق أوسطي في دائرتنا الحضارة العربية . الإسلامية تكون لإسرائيل فيه اليد العليا. وقد بدأ واضحاً من نصوص "إعلان المبادئ" أن ساحة الاتفاق تتجاوز فلسطين إلى المنطقة وأنه لا يحصر مفاعيله ونتائجه بطرفيه فحسب بل يشمل أطرافاً أخرى لم تشارك في توقيعه ولا في التفاوض حوله أصلاً. وهذا ما يؤكد أنه ليس شأنًا فلسطينياً فحسب كما يحاول البعض أن يصوره، وإنما هو شأن عربي . إسلامي واسع تعنى به شعوب المنطقة وأنظمتها بشكل كبير.

**ثانياً:** لقد جاء إبرام الاتفاق في وقت اتخذ العدو الإسرائيلي فيه قراراً بالهروب من "جسيم قطاع غزة" على حد تعبيره، والانتفاضة لا تزال تعطي، وقد بدأ حد أدنى من التنسيق العربي الرسمي بشأن مباحثات التسوية الثنائية الجارية في واشنطن، والرأي العام العربي يطالب بالمصلحة العربية وتقوية النظام العربي، والمناخ السائد على المستوى الرسمي والعربي يشير إلى قرب انفراج ما سببه زلزال الخليج من أزمات في العلاقات بين الحكومات العربية.

**ثالثاً:** تم إعداد الاتفاق سراً في الظلام بعيداً عن مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومن دون علمها. واتبعت في إقراره في اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي أساليب لم يتعود عليها العمل الفلسطيني من قبل.

**رابعاً:** إن الاتفاق من حيث نوعه . كما يتضح من نصوصه . هو من اتفاقات الإملاء التي يجري فرضها بالإكراه، وتستهدف في ما تستهدف الإيحاء بأن قوى الهيمنة التي تمليه جانبها فاضل وجانب الشعوب التي تكافحها شرير، فتعتمد إلى إثبات نصوص يقصد منها النيل من نضال الشعوب بوصمه بأنه إرهاب وإنكار حق المقاومة عليها واستخدام ألفاظ جارحة بقصد تلطيخها بالعار. ومن مظاهر الإملاء في هذا الاتفاق فرض التعهد بنزب الإرهاب لإلصاق شبهة الإرهاب بجهاد الشعب العربي الفلسطيني ضد الاستعمار الصهيوني . العنصري، وفرض التعهد بالتخلي عن أي عمل من أعمال العنف وبتأديب المخالفين، بينما الشرعية الدولية تؤكد حق الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية في الكفاح بكل السبل ضد هذه النظم. وقد جاء شق الاعتراف المتبادل في هذا الاتفاق في ما يخص الطرف الفلسطيني بفعل هذا الإملاء مخالفاً في الشكل والمضمون لميثاق منظمة التحرير الفلسطينية ونظامها الأساسي، ومناقضاً على صعيد القيم المعنوية الأخلاقية للشرعية الدولية والقانون الدولي بشأن قضية فلسطين، وماساً بقيمة النضال من أجل التحرير، فكان على الصعيد العربي مدخلاً خاطئاً بلبلوغ

\* "السفير" (بيروت)، 6 و 1993/11/8.

السلام القائم على العدل وسبباً في تصعيد التوتر والنفخ في أوار الصراع. وستتحمل الولايات المتحدة الأميركية التي مكنت الحركة الصهيونية من إملائه نصيبها الكبير من المسؤولية المعنوية والمادية للنتائج الوخيمة المترتبة على ذلك.

**خامساً:** إن الاتفاق من حيث مضمونه في ضوء المقياس الذي اعتمده لقياسه جاء مفراطاً بالحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني. فهو يخلو في ما يخص الجزء الخاص بالضفة والقطاع من قضية فلسطين من الحديث عن "الأرض الفلسطينية" في ما عدا الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا، ويترك أرض المستوطنات والقدس الكبرى لمفاوضات الوضع النهائي، وهكذا فإنه لا يلبى متطلبات الحد الأدنى ويحمل في طياته تكريس احتلال جزء كبير من الضفة الغربية. وهو يعرض قدسنا لتعاظم الخطر الصهيوني عليها في الفترة الانتقالية. وهو يعالج جزئياً أمر بعض من شردوا عام 1967، ولا يتحدث عن حق العودة لمن شردوا عام 1948، ولا يشير من قريب أو بعيد لأهلنا في فلسطين المحتلة عام 1948. كما جاء في هذا الاتفاق مهدياً باختراق صهيوني إسرائيلي للوطن العربي ودائرته الحضارية اقتصادياً وأمنياً. وجاء ليزيد من إحكام قبضة الحركة الصهيونية على مصير اليهود في أوطانهم، ويضعف الأصوات المعادية للصهيونية في أوساطهم. وجاء ليغري قوى الهيمنة الدولية بمزيد من التنكر للشرعية الدولية والإمعان في ممارسة غطرسة القوة. ولقد كرس هذا الاتفاق فصل قضية فلسطين عن عمقها العربي الإسلامي، وتجزئتها إلى أجزاء لا رابط بينها. وهو يستهدف بتركيزه على الدور الأمني للحكومة الذاتية إلى تحويلها إلى نوع من حزام أمني للكيان الصهيوني. ولعل أخطر ما فيه أنه تضمن اعترافاً فلسطينياً بشرعية الاغتصاب الصهيوني لفلسطين، وأفسح المجال من ثم لقوى الهيمنة الدولية والحركة الصهيونية كي تمارس الضغوط على جميع الدول التي لم تعترف بإسرائيل لتقوم بذلك وبخاصة الدول الإسلامية. ولعل الأمر الوحيد الذي مثل تغييراً في الموقف الصهيوني في هذا الاتفاق هو ذكر "الشعب الفلسطيني". وهذا تغير هام يخرج بالإسرائيليين في ما يخص هذا الأمر من أسر العقيدة الصهيونية التي أنكرت وجود هذا الشعب وردد أتباعها مقولة أرض بلا شعب. ونحن نسجل هذا التغير مؤكداً أنه جاء بفعل النضال المتصل للشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية الذي توجهه الانتفاضة والمقاومة. ولكننا في الوقت نفسه نضعه في حجمه الحقيقي ولا نغالي فيه لأن هذا الاعتراف لم يقترن باعتراف صريح بالأرض الفلسطينية التي تدور فكرة الحكم الذاتي حول إنكارها. وهكذا يمكن النظر لهذا التغير على أنه حرف أول في أبجدية ستفرض على عدونا من خلال النضال المستمر نطبق بقية حروفها. ولا شك في أن فرض الاتفاق وتطبيقه على أرض الواقع سيحدث تفاعلات حادة ويوجد حقائق جديدة تستطيع القوى المناضلة التعامل معها بنطق الفعل لتوظيفها لصالح تحقيق مكاسب وانتصارات على طريق التحرير واحترام حقوق الإنسان. ولقد توصلت الدراسة التي قامت بها المنظمة العربية لحقوق الإنسان لهذا الاتفاق في ميزان حقوق الإنسان إلى أنه أخلّ بحق تقرير المصير وبحق الشعب الفلسطيني في العودة ووضع سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني تحت وطأة الضغوط الإسرائيلية لكي لا تلتزم بما أعلنته قيادة المنظمة من عزمها على الالتزام بمعايير حقوق الإنسان.

**سادساً:** لا يمكن إنهاء الحديث عن الاتفاق دون التطرق إلى حديث عنه من حيث الإخراج، وهنا تجدر الإشارة إلى الدور الذي قبل وزير خارجية النرويج، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، القيام به إذ طلب تعهداً من رئيس المنظمة يخالف منطق الشرعية الدولية، يردد فيه تعبير نبذ الإرهاب ويشجع التطبيع تحت الاحتلال. كما يشار إلى الحفل المشهود الذي أقامته الإدارة الأميركية في البيت الأبيض وما حمل في طياته من معان تساند منطق الهيمنة، وما ردد فيه الطرف الصهيوني من مزاعم، وأداء الطرف الفلسطيني الذي لم يحاول أن يفند هذه المزاعم ولم يذكر نضال الشعب والأمة على غير ما رآه العالم وسمعه في خطاب رئيس المنظمة أمام الأمم المتحدة عام 1974، ويشار أيضاً إلى مشاركة أطراف دولية عدة والأمم المتحدة أيضاً في تأييد الاتفاق دون ذكر ما تضمنه من نقص وتناقض مع الشرعية الدولية.

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في ضوء ما سبق تنبه إلى المخاطر التي ستنتج عن تطبيق هذا الاتفاق. وهي تدعو الأمة العربية على الصعيدين الرسمي والشعبي للتنبه إلى هذه المخاطر ومواجهتها.

[.....]

## 6. في المواجهة والوفاء بمتطلبات المرحلة

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي وهي تشارك في الدعوة إلى مواجهة مخاطر الاتفاق والوفاء بمتطلبات المرحلة الجديدة في الصراع العربي الصهيوني، تدرك أن هذه الدعوة تستوجب عزمًا على متابعة النضال لبلوغ السلام القائم على العدل ولإنهاء معاناة الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي وأينما كان من موقع معرفة شدة هذه المعاناة وأشكالها. كما تدرك أن هذه الدعوة تتطلب بلورة برنامج عمل لهذه المرحلة ينطلق من قراءة موضوعية للواقع القائم تحيط بسلبياته وإيجابياته، ومن معرفة بحيوية أمتنا ووعي مجال العدو الذي يشهد هو الآخر أنواعاً من المعاناة، ومن فهم للصورة الدولية وما يطرأ عليها. وقد توصلت المناقشات إلى عدد من النقاط بهذا الشأن:

**أولاً:** إن أول ما ينبغي عمله هو متابعة أهل الرأي في الأمة جهودهم لتوعية أبناء أمتهم بحقائق الاتفاق ومخاطره، حتى تعم المعرفة بها وتبديد دعايات إعلام الأزمات وتمهد لحشد طاقات الأمة بغية الوفاء بمتطلبات المواجهة. وهذه التوعية ضرورية أيضاً للحيلولة دون إملاء اتفاقات مماثلة على أطراف عربية أخرى، ولإشعار قوى الهيمنة الدولية والحركة الصهيونية بالخطأ الجسيم الذي وقعت فيه حين مست القيم المعنوية الأخلاقية فخلفت جرحاً غائراً في نفسية الأمة تزيده الأيام التهاباً ولا يشفيه إلا محو الصيغ المملدة وإقامة العدل. وواضح أن جميع المؤسسات والتنظيمات مدعوة للمشاركة في حملة التوعية هذه، كما في مجاله.

**ثانياً:** يتضمن هذا البرنامج على صعيد قضية فلسطين الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها التجسيد السياسي لحركة الشعب الفلسطيني والتمسك بميثاقها الوطني، كما يتضمن العمل على استمرار الانتفاضة ودعمها بكل ما تحتاجه وتجنّبها شرور الصراع الداخلي بالعمل على تحقيق الوحدة الوطنية وتعزيزها وفق ثوابت الإجماع الوطني الفلسطيني، ويتضمن البرنامج على هذا الصعيد أيضاً استمرار النضال لإنهاء الحكم الذاتي بأسرع وقت ممكن وتحرير الضفة والقطاع، وإفشال المشروع الإسرائيلي فيما يخص السيطرة على القدس الكبرى، ولفرض الاعتراف على العدو بحق العودة إلى فلسطين لكل واحد من أبنائها. وهو يتضمن أيضاً العمل للإفراج عن جميع المعتقلين وإعادة المبعدين، ومقاومة كل صور التبعية الاقتصادية للعدو، ومواجهة محاولات فرض التوطين على أبناء فلسطين في الخارج بحجة التعويض وتأكيد أن الحق في الوطن لا يعوض بمال وأن التعويض هو عن المعاناة، والعناية بشؤون العائدين الحياتية في أماكن تجمعهم إلى أن يعودوا إلى وطنهم، وتصعيد النضال لإزالة كل المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة عام 1967، والحرص على تقوية الروابط مع أبناء فلسطين المحتلة عام 1948 الصامدين.

**ثالثاً:** يتضمن هذا البرنامج على صعيد قضية أمن الوطن العربي متابعة المقاومة لفرض الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة في الجولان وجنوب لبنان، وتقديم الدعم لهذه المقاومة مادياً ومعنوياً. كما يتضمن الدعوة إلى الحفاظ على النظام العربي في مواجهة النظام شرق الأوسطي وتعزيزه بتطبيق الاتفاقات العربية وتطويره وتحقيق المصالحة العربية وإقامة علاقات وحدوية. وهو يتضمن أيضاً العمل لتمكين الأنظمة العربية من مواجهة الضغوط الأميركية بالتزامها بالتغيير الديمقراطي والاستجابة لإرادة شعوبها واحترام حقوق الإنسان، وذلك بجعل الديمقراطية جوهر النهضة العربية المعاصرة. ويتضمن البرنامج أخيراً مقاومة كل أشكال التطبيق مع العدو الذي يحتل الأراضي العربية، ودعوة الحكومات العربية إلى رفض إنهاء مقاطعة إسرائيل والصمود أمام الضغوط الأميركية الداعية إلى ذلك، وإطلاق حركة شعبية واسعة لمقاومة التطبيق تمتد إلى كل قرية وحي على امتداد الوطن العربي وتستند إلى مركز علمي يختص بملاحقة نشاطات العدو الاقتصادية وتحديدها ومحاولات تخريبه الثقافي والتربوي والإعلامي وإفشالها. كما تستند إلى صيغة جهوية متقدمة بين القوى الديمقراطية الحية في صفوف العربيين والإسلاميين.

**رابعاً:** يعني هذا البرنامج بالتحرك على الصعيد الدولي للدعوة إلى اعتماد العدل سبيلاً للسلام المستتب، واحترام الشرعية الدولية وتطبيقها، وتأكيد حق الشعوب بمقاومة الاحتلال والاستعمار والعنصرية، وكشف حقيقة الصهيونية العنصرية التوسعية وانتهاكاتها لحقوق الإنسان وما تمارسه من إرهاب، ومطالبة اليهود بنهبها إذا أرادوا العيش في ظل السلام العادل، وإيضاح العلاقة بين الممارسات الصهيونية وما تشهده دول الغرب من تنامي

العداء لليهود فيها، والتوعية بأخطار قانون العودة الإسرائيلي الذي يفسح المجال إلى تهجير اليهود من أوطانهم إلى فلسطين وانعكاساته السلبية على أمن اليهود غير الإسرائيليين والدعوة إلى إلغاء هذا القانون، وتعزيز الروابط مع حركات التحرر العالمية المقاومة للاستعمار والصهيونية وأشكال الهيمنة الأخرى.

إن الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي وهي تقدم رؤية الفكر العربي لمتطلبات المرحلة الجديدة للصراع العربي . الصهيوني بمناسبة وقوع هذا الحدث الجلل، لتثق بأن الأمة قادرة على الوفاء بهذه المتطلبات والتقدم على طريق تحرير فلسطين وتنفيذ مشروعها الحضاري العربي بكل عناصره والإسهام في تعزيز العمران البشري في عالمنا وإقامة السلام القائم على العدل.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)